

العولمة المالية ..

أزمات ومخاطر تحيط بالعالم النامي

د. هدى خيرى عوض (*)

مقدمة البحث:

لا شك أن الحديث عن العولمة يدفع بكثير من الكتاب الى القول بأن العولمة قد أدت الى زيادة أوجه الترابط والتشابك وعلاقات التأثير والتأثير بين مختلف دول العالم، فإن هذا الأمر يصدق على وجه الخصوص على عولمة الأسواق المالية التى تتم فيها عملية تبادل وتداول وتصفية الديون والأصول النقدية والمالية خارج الحدود الوطنية، بل أن بعض الكتاب يعتقد أنه لا يوجد شئ صار يربط أمم العالم بعضها لى البعض الآخر مثلما تقوم به الأسواق المالية العالمية التى تشمل سوق العملات وأسواق الأسهم والسندات والقروض والأوراق المالية الأخرى كما أن تزايد سرعة عولمة الأسواق المالية فى السنين الأخيرة جعلها بمثابة سوق نقدى كونه واحد. وهناك من يعتقد ان عولمة الأسواق المالية قد عكس ثورة مالية حيث أصبح حجم هذه الأسواق وتأثيرها وما بها من علاقات وقوى فاعلة ومن أدوات مالية جديدة قد أدت الى ترابط عضوى فيما بين هذه الأسواق.

(*) مدرس بقسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الأزهر

والحقيقة أن ظاهرة عولمة الأسواق المالية وتطويرها فى العقدين الماضيين قد ارتبطت بعدة متغيرات إقتصادية هامة منها: الإنفتاح المالى أو التحرير المالى الذى يعد جزءاً هاماً من مكونات الليبرالية الجديدة والتى ظهرت فى البلدان الصناعية المتقدمة عقب هزيمة الكينزية فى عقد السبعينات، حيث اتجهت هذه البلدان الى الحد من تدخل السلطات الحكومية فى النشاط الإقتصادى والغاء أو التخفيف من القيود المصرفية والقضاء على الحواجز أمام المنافسة الداخلية والعالمية.

كذلك فإنه بنهاية عصر بريتون وودز والتحول من نظام أسعار الصرف الثابتة الى أسعار الصرف المعومة، وبظهور فوائض مالية ضخمة عجزت الأنظمة الوطنية بالبلدان الصناعية عن إستيعابها محلياً فراحت تبحث عن فرص للتميز المربح لها فى ظل عالم تفاقمت فيه علاقات العجز والفائض بين الدول.

كما نجد أن إندماج أسواق الدول النامية فى الأسواق العالمية ارتبط ببرامج التثبيت الإقتصادى والتكيف الهيكلى التى طبقها نتيجة لتفاقم أزمة ديونها الخارجية وإضطرارها لطلب إعادة جدولة ديونها وفقاً للشروط التى ربطت إما بشكل مباشر أو غير مباشر، بين حركة إنسياب رؤوس الأموال عبر الحدود والإنفتاح على أسواق المال العالمية من ناحية، وبين إعادة الجدولة والحصول على القروض الجديدة من ناحية أخرى.

يعتبر التخلّى عن القيود والضوابط المفروضة على إنتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية والمعلومات، وكذا الإستخدام الموسع للإبتكارات المالية العديدة التى ظهرت مؤخراً، بمثابة قوى عالمية ذاتية خطيرة النتائج،

حيث تحولت حركة رؤوس الأموال بين تلك الأسواق الى حركة هائلة يصعب السيطرة عليها أو التأثير فيها، ومن ثم بات أيضا من الصعب تجنب ما يتمخض عن تلك الحركة من آثار ونتائج للدول التى عولمت أسواقها المالية، وهو الأمر الذى جعل إدارة الإقتصاد السياسى أكثر تعقيدا وبخاصة للبلاد النامية التى إنساققت، بلا ضوابط، إلى الاندماج فى الأسواق المالية العالمية .

لعل أهم وأخطر ما يميز حركة رأس المال على صعيده الدولى، فى ضوء تزايد عولمة لأسواق المال، كونها أصبحت تتطور وتتغير خارج أية مجال لتدخل ورقابة السلطات . أصبحت تجرى بشكل مستقل عن حركة الإنتاج الحقيقى، وإن كان بعض الكتاب، مثل بيتر دردكر، يعتقد أن الجانب المالى فى العولمة هو القوة المحركة للعولمة عموما^(١) .

مشكلة البحث:

سبق الإشارة الى أن تزايد عمليات تحرير الأسواق المالية فى كثير من البلاد النامية وتسارع حركة التدفقات المالية الى هذه البلاد وبخاصة التدفقات قصيرة الأجل فى السنوات الأخيرة، لكن تلك التدفقات لم تكن بشكل متكافئ فيما بين هذه البلاد . كما أن الخبرة التاريخية أكدت أن أكثر البلاد تلقيا لهذا النوع من الأموال كان أكثر البلاد تعرضاً للأزمات النقدية والمالية وهو الأمر الذى يوضح أن الصورة المتفائلة والتى يرسمها كثير من الخبراء والإقتصاديين عن عولمة الأسواق المالية والنتائج الإيجابية المنتظرة من ورائها محل شك كبير فقد توالى الأزمات والمخاطر بآثارها السلبية المحتملة

مهدة إستقرار الإقتصاد الكلى فى أوضاعه الداخلية والخارجية وما أدت اليه فى حالة البلاد النامية - من أزمات مالية مكلفة، (المكسيك عام ١٩٩٤ ودول جنوب شرق آسيا ١٩٩٧، والبرازيل وروسيا ١٩٩٩ ٠٠ الى آخره، ومهما يكن من أمر، فقد ثار مؤخراً جدل كبير حول جدوى إدماج البلاد النامية فى الأسواق المالية من خلال العولمة أسواقها المالية.

الهدف من البحث:

تحاول الدراسة إبراز عدة نقاط هامة تتعلق بالآتى:

- ١ - حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة الى الدول النامية وأهم التقلبات والمشكلات التى تصاحبها.
- ٢ - العلاقة بين الأزمات المالية والصدمات الخارجية ومشكلات الفقر المزمن فى ضوء ما أسفرت عنه الخبرة العلمية والعملية لهذه الظاهرة.
- ٣ - أهم الإجراءات الوقائية والعلاجية التى تهدف الى الحيلولة دون وقوع الأزمات المالية أو التخفيف من حدتها.

منهجية البحث:

إعتمد البحث على المنهج التحليلى لبيان مدى تعرض الدول النامية للأزمات والمخاطر ومشكلات الفقر المزمن وذلك عن طريق:-

- ١ - تحليل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى الدول النامية من حيث الحجم وتغير المكونات والتوزيع الجغرافى وكذا أسباب تغير الإتجاهات •
- ٢ - تحليل التقلبات الفجائية المؤثرة على تدفق رأس المال والتأثيرات السلبية الناتجة عنها على المستويين النظرى والتطبيقي •
- ٣ - تحليل أهم التأثيرات السلبية الناجمة عن الصدمات الخارجية فيما يتعلق بمعدلات النمو والمتغيرات الإقتصادية الكلية ومن ثم تفاقم مشكلات الفقر على المدى الطويل •

خطة البحث:

تشمل الدراسة المباحث التالية:

- المبحث الأول: تحليل حركة تدفق رؤوس الأموال الى الدول النامية على المستويين النظرى والتطبيقي •
- المبحث الثانى: الصدمات الخارجية ومشكلات الفقر المزمن •
- المبحث الثالث: أهم النتائج والتوصيات •

المبحث الأول

تحليل حركة تدفق رؤوس الأموال الى الدول النامية على المستويين النظرى والتطبيقي

يتناول هذا المبحث تحليل حركة تدفق رؤوس الأموال الى الدول النامية على المستويين النظرى والتطبيقي من خلال ثلاثة نقاط رئيسية: النقطة الأولى: تدفق رؤوس الأموال الدول النامية: هناك حقائق أساسية تتعلق بتدفق رأس المال الدولى، العام والخاص، الى الدول النامية أثناء الثلاثة عقود الأخيرة ويتناول حجم التدفق واتجاهاته وتغير مكوناته والتوزيع الجغرافى وأسباب تغير اتجاهات التدفق ويتم تناول هذه النقاط فيما يلى ^(١)

١ - حجم التدفقات وإتجاهاته:

تزايد حجم صافى التدفق من رأس المال الدولى الى الدول النامية خلال الثلاثة عقود الأخيرة ويصل الى حوالى ١١.٣ بليون دولار فى عام ١٩٧٠ الى مايزيد عن ٣٣٨ بليون دولار عام ١٩٩٧ .

العولمة المالية ... أزمات ومخاطر تحيط بالعالم النامي

د. هدى خيرى عوض

جدول رقم (١)

صافى تدفق رؤوس الأموال الى الدول النامية

(بليون دولار)

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	بيان
٨٢.٩	١١٨.٧	٨٧.٦	٧٧.٠	٤٣.٤	٦٥.٢	٦.٩	الديون طويلة الأجل
١٥٥.٠	١٦٣.٤	١١٩.٠	٩٥.٥	٢٤.٥	٤٤	٢٢	الاستثمار الأجنبي المباشر
١٤.١	٣٠.٢	٤٥.٨	٣٢.١	٣.٧	٠.٠	٠.٠	الاستثمار فى المحافظ المالية
٢٣.٠	٢٥.٧	٢٩.٢	٣٢.٦	٢٩.٢	١٣.٢	٢٢	المنح والتعاون الفنى
٢٧٥.٠	٣٣٨.٠	٢٨١.٦	٢٣٧.٢	١٠٠.٨	٨٢.٨	١١.٣	إجمالى صافى التدفقات المالية

Source, Singh, A, Ibid, p.1250

وقد تناقص الى ٢٧٥ بليون دولار بعد الأزمة الآسيوية .

ونسبته من إجمالى الناتج القومى GNP ارتفعت من ١% الى ٤.٨%

فى عام ١٩٩٧ .

وتقدر كنسبة تقريبية متوسطة من مكون الإيدار المحلى بحوالى خمس

إجمالى الناتج القومى GNP فى الدول النامية ويعتبر هذا التدفق لرأس المال

الخارجى إضافة تقدر فى مجملها بحوالى ربع الموارد الاستثمارية .

٢ - تغير مكونات تدفق رؤوس الأموال:

إذا ما تأملنا الحقيقة القائلة بأن التدفقات فى صورها المختلفة لها

تأثيرات عديدة على الاقتصاد، فمن المهم أن نلاحظ مدى تغير مكونات تدفق

رأس المال الخارجى الى الدول النامية .

تشير البيانات فى جدول (١) أن المنح الثنائية أو متعددة الأطراف فى عام ١٩٧٠ تقترب من ٢٠% وتناقصت الى حوالى ٨% فى عام ١٩٩٧ من إجمالي صافى التدفقات .

وهناك مكون ضخم وهام للتدفقات فى فترة السبعينات، وهو ما يطلق عليه القروض البنكية والسندات وديون أخرى طويلة الأجل فقد تزايد الى مايفوق ٦٠% من إجمالي التدفقات عام ١٩٧٠ تصاعدت الى ٨٠% عام ١٩٨٠، ثم مالبت أن تتناقص الى ٣٥% فى عام ١٩٩٧ .

كذلك فقد كان نصيب الاستثمار الأجنبى المباشر (FDI) فى عام ١٩٧٠ ٢٠% ثم أصبح يمثل حوالى ٥٠% فى عام ١٩٩٧ .

أما عن الاستثمار فى المحافظ المالية والذى لم يكن موجودا فى السبعينات والثمانينات، فقد تزايد وبسرعة خلال فترة السبعينات وشكل حوالى ١٦% فى عام ١٩٩٦ وتناقص الى حوالى ٩% فى عام ١٩٩٧ و ٥% عام ١٩٩٨ .

ووفقا لما نشره صندوق النقد الدولى (IMF) فقد اختلفت مكونات رؤوس الأموال المتدفقة الى الدول النامية، وفيما يطلق عليه صافى رؤوس الأموال الخاصة والرسمية توضح المؤشرات أنه بين عامى ٨٤ و ١٩٨٩ وعامى ٩٠ و ١٩٩٦ تناقص صافى رؤوس الأموال الرسمية Net Official Flows الى مايقرب ٥٠%، فى حين تزايد صافى التدفقات الخاصة الى ٧٠% (جدول ٢)

العولمة المالية ... أزمات ومخاطر تحيط بالعالم النامي

د. هدى خيرى عوض

جدول رقم (٢)

صافى تدفق رأس المال الرسمى والخاص

الى الدول النامية ٨٤ - ١٩٨٩ و ١٩٩٠ - ١٩٩٦

التدفق الصافى	١٩٨٩ - ٨٤	١٩٩٠ - ٩٠
رأس المال الخاص	١٧.٨	١٢٩.٤
الاستثمار المباشر	١٢.٢	٥٧.٩
الاستثمار فى المحافظ المالية	٤.٩	٥١.١
الاستثمارات الأخرى	٦	٢٠.٤
التدفقات الرسمية	٢٧.٢	١٦.٨
التغير فى الاحتياطي	٥.١	٥٤.٨

Source, Singh, A: Op Cit . 1251

٣ - التوزيع الجغرافى لتدفق رأس المال الدولى:

تتفاوت التغيرات فى التوزيع الاقليمى لتدفقات رأس المال بشكل جوهري (جدول ٣) حصلت صحارى افريقيا على حوالى ١٥% من إجمالى التدفقات الى الدول النامية فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ فى حين كان نصيبها يزيد قليلا عن ٥% فى عام ١٩٩٧ . وقد تضاعف نصيب منطقة شرق آسيا ومنطقة الباسفيك من ٢٠% الى ٤٠% فى عام ١٩٩٥ تناقصت الى ٣٤.٨% عام ١٩٩٨ فى عقب الأزمة الآسيوية .

وعقب أزمة المديونية^(٣) فقد تناقص نصيب أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من مايزيد عن ٣٥% الى حوالى ٢٠% فى ١٩٩٠ ثم إستأنفت التدفقات وبلغت ٣٥% فى ١٩٩٧ .

كذلك أوضحت الأزمة أن معظم التدفقات من (FDI) والاستثمار فى المحافظ المالية والذى كان يمثل التدفق الديناميكى فى فترة التسعينات اتجه الى عدد ضئيل للغاية من الدول النامية فقد حصلت ١٤ دولة نامية مجتمعة على حوالى ٩٥% من تدفقات رأس المال الخاص .

جدول رقم (٣)

صافى تدفق رأس المال الى الدول النامية

التوزيع حسب المناطق

المناطق	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٧	١٩٩٨
شرق آسيا والباسفيك	٢٠٠	١٥٠	٢٧٠	٤٠٠	٣٦٠	٣٤٠
أوروبا ووسط آسيا	٥٠	١٦٠	١٣٠	١٧٠	١٧٠	٤٧٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٧٠	٣٦٠	٢١٠	٢٨٠	٣٤٠	٣٠٠
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٠٠	٦٠
جنوب آسيا	١٢٠	٧٠	٩٠	٣٠	٤٠	٤٠
صحراء افريقيا	١٥٠	١٣٠	١٨٠	٩٠	٥٠	٦٠
الاجمالى (بليون دولار)	١١٠	٨٢٠	١٠٠٠	٢٣٧٠	٣٣٨٠	٢٧٤٠

Source: Singh, A, Ibid. P. 1251

يعطى جدول (٤) معلومات تفصيلية عن تدفق (FDI) توضح أن نصيب كل من الصين والبرازيل والمكسيك والأرجنتين وبولندا وتشيلي، ماليزيا،

العولمة المالية ... أزمات ومخاطر تحيط بالعالم النامي

د. هدى خيرى عوض

تلايلاند وفنزويلا وروسيا الاتحادية يقدر بحوالى ٧٠% من تدفقات FDI الى الدول النامية اثناء الفترة ٩٢ - ١٩٩٨ .

كان نصيب الدول المنخفضة الدخل من تدفقات (FDI) حوالى ٩٦% فى ٩٢ - ٩٣ وقد انخفض بشدة الى ٦.٧% بين عامى ٩٧-١٩٩٨ .

كانت الصين تستقبل بمفردها النسبة الأكبر من تدفقات (FDI) حيث حصلت على مايزيد عن ربع صافى التدفقات من (FDI) للدول النامية اثناء ١٩٩٢ - ١٩٩٨ واثناء الفترة ٩٣ - ١٩٩٨ قدرت هذه النسبة بما يقرب من ٥% من GDP للصين بالمقارنة بأقل من ٢% للدول منخفضة الدخل .

المعلومات التفصيلية التى أدلى بها منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية OECD لعام ١٩٩٩ أن المؤشرات خلال فترة التسعينات توضح أن صافى التدفقات من رؤوس الأموال الخاصة تفوق خمسة أضعافها خلال الفترة ٩٠ - ١٩٩٦ . وعقب الأزمة الآسيوية ١٩٩٧ . ناقصت التدفقات بحوالى ١٠% .

وهو ما يمكن ملاحظته من قروض البنك الدولى: فقد تزايدت القروض الى ما يزيد قليلا عن ٦ بليون دولار فى عام ١٩٩٠ الى ٨٦ بليون دولار عام ١٩٩٦ ، أى أنها تزايدت بأربعة عشر ضعفا فى عام ١٩٩٧ ثم تناقصت بما يقرب ٧٥% أى بلغت ٢٠ بليون دولار . وهو أمر لاشك أنه لعب دوراً حاسماً وهاماً فى تفاقم الأزمة الآسيوية .

جدول (٤)

صافي تدفقات FDI الى الدول النامية ١٩٩٢ - ١٩٩٨

(بليون دولار)

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	الدولة أو مجموعة الدول
٤٢.٠	٤٤.٢	٤٠.٢	٣٥.٨	٣٣.٨	٢٧.٥	١١.٢	العشر دول الرئيسية
٢٤.٠	١٩.٧	١١.٢	٤.٩	٣.١	١.٣	٢.١	الصين
١٠.٠	١٢.٥	٩.٢	٩.٥	١١.٠	٤ر٤	٤ر٤	البرازيل
٥.٦	٦ر٦	٥.١	٤.٨	٣.١	٣ر٣	٤.٠	المكسيك
٥ر٥	٤.٩	٤.٥	٣.٧	١.٩	١.٧	٠.٧	الأرجنتين
٥.٠	٥.٤	٤.٧	٣.٠	٢.٦	١.٠	٠.٩	بولندا
٥.٠	٥.١	٥.١	٤.١	٤.٣	٥.٤	٥.٢	شيلي
٣.٧	٥.١	٢ر٢	١.٠	٨ر	٠.٤	٠.٦	ماليزيا
٣.٨	٦.٢	٢.٥	٢.٠	٠.٦	٠ر٠	٠ر٠	فنزويلا
٤.٨	٣.٧	٢.٣	٢.١	١.٤	١.٨	٢.١	روسيا الاتحادية
							تايلاند
٦.٨	٦.٥	٧.٤	٦.٩	٦.٢	٧.٢	٦.٩	النصيب من الإجمالي %
٩٣.٢	٩٣.٥	٩٢.٦	٩٣.١	٩٣.٨	٩٢.٨	٩٣.١	الدول منخفضة الدخل
٧٠.١	٦٩.٥	٦٨.٨	٦٧.٢	٧٠.٧	٦٩.٢	٦٧.٦	الدول متوسطة الدخل
١٣.٥	١٤.٣	١٣.٣	١٦.٦	٨.٢	٩.٤	٩.٠	العشر دول الرئيسية
							الاقتصاديات الناشئة

Source: World Bank, 1999

٤ - أسباب تغير الاتجاهات:

كانت المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف منذ عقود قريبة وبعد
نهاية الحرب العالمية الثانية بالفعل هي المصدر الرئيسي لرأس المال الدولي
المتاح للدول النامية .

وعلى الرغم من تعهدات الدول المانحة للمساعدات بزيادتها الى ٧% من GNP فإن هذه النسبة قد تناقصت من ٣٤.٠% فى (١٩٨١ - ١٩٨٢) الى ٢٢.٠% عام ١٩٩٧ . هذا الانخفاض فى حجم المساعدات كان نتيجة لعدة عوامل: العامل الرئيسى هو نهاية الحرب الباردة والتي دعت الى الاهتمام بكسب واجتذاب الحلفاء ودعم النفوذ الخارجى . وقد أتى هذا التغير الأيدولوجى فى اتجاه معاكس لإلتزامات المؤسسات الدولية فقد تراجعَت الجهات المانحة للمساعدات ومن ثم فقد اصبح من المفروض أن يتدفق وينساب رأس المال الخاص باعتباره البديل الذى يحل محل رأس المال الرسمى .

والنتيجة أنه فى حالة عدم توفر رأس المال الخاص وهو أمر واقع يفرض نفسه على كثير من الدول النامية وبصفة خاصة الدول الأقل نموا ولأسباب اتضحت مؤخرا ومن خلال هذا البحث أنه من الأفضل أن يتم تمويل احتياجات الدول الأقل نموا من تدفقات رأس المال الرسمى . ومن الملاحظ كذلك تزايد القروض البنكية بشكل كبير خلال فترة السبعينات ونتيجة لعوامل تتعلق بكل من الطلب والعرض . فمن جانب الطلب، فإن معدلات الفائدة الحقيقية السلبية والتي سادت فى منتصف السبعينيات جعلت من الأكثر جاذبية للدول حديثة التصنيع (NICS) أن تتجه للإقراض من البنوك الأجنبية لتمويل عملية التنمية الصناعية . ومن ناحية أخرى فإن البنوك لديها عرض وافر من الدولارات، وعلى الرغم من وجود حافز يدفع البنوك على الاقراض، فإن هناك أيضا رغبة قوية من جانب الدول حديثة

التصنيع مثل البرازيل وكوريا والمكسيك لزيادة رأس المال لتدعيم القاعدة الصناعية عن طريق استيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجى وخلال فترة الثمانينات وكنتيجة لازمة المديونية، فإنه غالبا ماتحجم البنوك التجارية عن إقراض الدول النامية وبشكل متعمد .

ومن الملاحظ مؤخرا أن هناك اتجاه بدفع البنوك لزيادة الاقراض فى فترة التسعينات . وعقب الأزمة المفاجئة لدول شرق آسيا فى نهاية التسعينات، فقد إزداد إنسياب الاستثمار الأجنبى المباشر ومحافظ رأس المال وبشكل ملحوظ، الأمر الذى يرجع الى كل من عوامل الجذب والطرء .

تشمل عوامل الجذب إلغاء القيود والضوابط التى كانت مفروضة على إنتقال ورأس المال والتحررية والتخصيصية فى الدول النامية، مما جعلها مناطق أكثر جاذبية لمستثمرى الدول المتقدمة، وتشمل عوامل الطرد تناقص معدلات الفائدة فى الدول الصناعية المتقدمة والتى ترجع الى مجموعة من العوامل المتشابكة وتغير القوانين التى تسمح بسرعة نمو صناديق الاستثمار فى الدول الصناعية المتقدمة واستثمار جزء من تلك الأموال فى الخارج .

النقطة الثانية: التقلبات الفجائية لتدفق رأس المال الدولى

وتأثيراتها الاقتصادية^(٤):

تأتى أهمية عملية تقييم تأثير تدفقات رأس المال، ليس فقط من حيث مدى الانسياب والتدفق على المدى المتوسط والطويل ولكن أيضا من حيث تقلب هذه التدفقات فعلى سبيل المثال بالنسبة للدول النامية من حيث تقييم حساب المساعدات الثنائية أو المتعددة الأطراف كنسبة جوهرية مؤثرة فى

العولمة المالية ... أزمات ومخاطر تحيط بالعالم النامي

د. هدى خيرى عوض

اجمالى الناتج المحلى GDP ومن ثم فإن ماتحدثه التقلبات فى رأس المال من عام الى آخر من مشكلات على المستوى الكلى، ناهيك عن الأزمات التى ترتبط بتدفق رأس المال الخاص، والتى تمثل حالياً بالنسبة لعدد من الدول متوسطة الدخل جزء أساسى من تدفقات رأس المال الأجنبى .

يتضح مدى أهمية هذا الموضوع فى الوقت الحالى ومع تعرض اقتصاديات الدول النامية للأزمات والتقلبات فى حالات التراجع والإحجام ويمكن الاستدلال على هذه الحقيقة من البيانات على المستوى الكلى إلا أنها تكون أكثر وضوحاً من بيانات الدول بشكل منفرد . وقد أصبح هذا الأمر جلياً بعد أزمة المديونية فى عام ١٩٨٢^(٥) فقد حصلت المكسيك على تدفقات ضئيلة من رأس المال الخاص تتميز بالتقلب خلال فترة فى الثمانينات. مما أدى الى تباطؤ غير عادى من جانب حكومة المكسيك فى عملية إعادة جدولة الديون وإصلاح السوق. وقد إستأنف تدفق رأس المال الأجنبى فى نهاية فترة الثمانينات .

وأثناء الفترة ٩٠ - ١٩٩٣ جربت المكسيك ٩١ بليون دولار يقدر بخمس إجمالى التدفقات الأجنبية المتجهة الى الدول النامية وخلال الأعوام ٩٢ - ١٩٩٤ كان متوسط التدفق السنوى لرأس المال ٨% من GDP بالمقارنة بنظيره ٥% خلال الفترة السابقة ٧٧ - ١٩٨١ أى ماقبل أزمة المديونية . يقدر صافى الاستثمار فى الحافظ المالية بالنصيب الأكبر من هذه التدفقات: خلال الفترة ٩٠ - ١٩٩٣ يقدر بحوالى ٦١ بليون دولار أو ٦٧% من صافى تدفقات رأس المال .

استقبلت أسواق رأس المال بالمكسيك حوالى ٢٢ بليون دولار من صافى التدفقات بالمحافظ المالية والتي بلغت رقما قياسيا للأسعار قدر بـ ٤٣٦% لقيمة الدولار .

على مستوى العملة المحلية، فإن الارتفاع فى الرقم القياسى للأسعار يقدر بعشرة أضعافه أثناء الفترة ٨٩ - ١٩٩٤ .

ونعود ثانية الى أزمة عام ١٩٩٤، فقد حدث انخفاض شديد وحاد فى تدفق رأس المال الخاص الى المكسيك تبعه أزمة استمرت لعدة سنوات . السؤال المطروح أى من تلك الأنواع المختلفة من تدفقات رأس المال تتفاوت أنماطها وفى درجة تقلبها، يمكن القول، أن تلك الأنواع سواء المؤيدة أو المعارضة يعتد بأهميته وتطرح أوجه الخلاف والجدل الدائر حول تلك النقطة فى الجزء التالى:

التأثيرات الاقتصادية الناتجة عن تدفق رأس المال الدولى:

هناك ثلاثة مصادر أساسية تطرح رؤى مختلف اتجاهاتها بشكل حاد بين الاقتصاديين على المستوى النظرى والتطبيقى وكذا السياسات المطروحة يتخطى النقاش الأبعاد الأيدلوجية المعروفة، نتعرض باختصار للجدل الدائر حول المستويات السابقة :

على المستوى التقليدى: أعطى الفكر التقليدى إجابات وافية لكل التساؤلات السابقة حيث اعتبر أن تحرك رأس المال الخاص يشبه حركة التجارة الحرة . ويمكن اعتبار تحرك رأس المال شكلا من أشكال الاندماج المؤقت الذى يمكن المؤسسات الاقتصادية من تحقيق قدرا من التوازن فى مستويات الدخل والاستهلاك وبشكل عام، يرى هذا الفكر أن هذه التدفقات

تسمح للدول أو الشعوب باستقبال رأس المال لى تتجنب التقلبات الحادة والهبوط فى مستوى النشاط الاقتصادى الناتج عن الصدمات الداخلية أو الخارجية .

على المستوى الدولى: ان تحركات رأس المال الخاص يمكن أن تؤدى الى تجميع جيد لموارد العالم، يرى الفكر التقليدى أنه فى ظل ذلك النظام من الممكن أن تتحرك الموارد من الدول المتقدمة الغنية برأس المال نظرا لما يتميز به الناتج الحدى بالانخفاض النسبى الى الدول الفقيرة التى تتمكن من تحقيق عوائد مرتفعة نظراً لندرة رأس المال . يدعم هذا المضمون من خلال تقييم الوضع الديموجرافى فى الدول الغنية والفقيرة ، فى إطار ما طرحه كل من Warner , Sashes (١٩٩٥) فهم يروا أن التحرك التحريرى للتجارة ورأس المال يؤدى الى التقارب بين الدول الغنية والفقيرة عند مستويات مرتفعة للدخل .

على المستوى النظرى: تتجه آراء IMF (١٩٩٨) الى أن تحريرية التمويل الخارجى لاختلاف عن تحريرية التمويل من السوق المحلى Shaw و Mckinnon (١٩٧٣) يروا منذ زمن طويل أن نظام التحرير المالى يؤدى الى تعظيم المدخرات والاستثمارات، ومن ثم عائد تعظيم الإنتاجية والاستثمارات وهكذا . نظرا لما لهذين العنصرين من تأثير فى الاسراع بعملية النمو الاقتصادى .

وتوصل Levine (١٩٩٧) الى نفس النتيجة فى أبحاثه الحالية والتى تتعلق بنماذج النمو والتى تأخذ بالاعتبار النقود والتمويل . هناك أعمال نظرية حديثة تتعارض وبشدة مع تلك المضامين النظرية التقليدية، حيث أنها

ترى أن تلك العيوب التى تصاحب حرية تحرك رأس المال تختلف عن تلك المصاحبة لحرية التجارة • وذلك من حيث مدى التأثير باتساق المعلومات، والمشكلات المؤسسية وكذلك الآراء المتعارضة

على الرغم من إمكانية حدوث تلك المشكلات بالنسبة لتجارة السلع والخدمات، إلا أنها تكون أشد تأثيراً فى حالة تدفق رأس المال • والعوامل الأكثر أهمية أن عقود التمويل تحتاج الى بعد زمنى لكى يحصل المقترضين على نفس المعلومات التى يحصل عليها المقرضين. وفى الواقع فإن العالم يخضع الى توقعات غير محسوبة بحيث يكن من الصعب إبرام عقود تلم بكافة التوقعات والطوارئ والأزمات ومن المكلف حقاً أن يتأكد المقترضين من الاستخدام الأمثل للأموال المقترضة • ويؤدى هذا الى مشكلات وأزمات حادة وخطيرة، ويرى كثير من الاقتصاديين الأوائل أن أوجه القصور التى تحيط بالسوق والتى ترتبط بعملية التمويل تحد من مزايا عملية تكامل واندماج التمويل الدولى •

والاقتصاد التقليدى إذ يعترف بأوجه القصور تلك إلا أنه يرى أن نظام التمويل الدولى يعطى المؤسسات النقدية (البنوك مثلاً) الصلاحيات التى تمكنها من إمكانية تحسين تلك الأوضاع •

إلا أن الآراء المعارضة لذلك المضمون على المستوى النظرى ترى أن تلك المؤسسات البنكية تساهم فى إيجاد تلك المشكلات بما تضعه من محاذير وتوقعات قد تخضع للاقتصادات الى الأزمات المفاجئة •

على مستوى التحليل الكينزى: ومن الجدير بالذكر أن هناك رؤية مختلفة تتعلق بعملية تكوين السعر فى أسواق الأصول مثل سوق رأس المال

وأسواق العملة ويقرر عدد كبير من الاقتصاديين بأنه وفقا لنظرية كفاءة الأسواق، فإن الأسعار هي ناتج تراكمي لكافة التصرفات الفردية لعدد كبير من المؤسسات الاقتصادية يعتبر سلوكها هو الإطار الذي يعتمد عليه في تعظيم المنفعة ومدى صحة التوقعات . هذه الرؤى المتعارضة لخصها كينز (١٩٣٦) في كتاباته عن النظرية العامة وحيث يسلط الضوء على دور المضاربة في تحديد الأسعار .

وقد أسهم التحليل الكينزى في إطار نظرى يوضح أن تكوين السعر في سوق الأصول غالبا مايسيطر عليه المضاربين أو غوغائية التجار مستخدمى أحدث التقنيات واكثر من هذا فإن الأعمال النظرية وفقا للانتقاء للآليات الأصلح فإن Friedman (١٩٥٢) يؤكد أنه يقع على عاتق المستثمرين الشرفاء أن يسحقوا ويتخلصوا من المضاربين الخارجين على الشرعية في كافة الأوضاع .

على مستوى المدرسة الانتقادية:

وفضلا عن هذا فإن المدرسة الانتقادية لاحظت أن المضامين التقليدية للتجارة الحرة وتحرك رأس المال تعتمد على فرض مؤداه تعظيم العائد من الموارد بما فيها عنصر العمل، في كل دول العالم . على أية حال، قد لا يكون هذا الغرض بالذات في الواقع مقبولا حيث أنه يخضع لعدم كمال الأسواق والعديد من أوجه القصور. وهو أمر قد حذر الكثيرين منه خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت أحد وصاياهم هو إيجاد مؤسسة نقدية مثل

• IMF

يوضح التحليل الحديث أن السبب الغالب فى قصور أوجه التنسيق بين أسواق المال، هو وجود توازنات عديدة، بعضها حقيقى وبعضها غير حقيقى. وفى غياب التنسيق الملائم الذى تضعه الحكومات أو السلطات الدولية، فمن المحتمل أن يهوى الاقتصاد الى مستوى منخفض للتوازن ينتج عنه مستويات متدنية من الناتج والتشغيل •

وعادة فإن التنسيق بين الحكومات أو السلطات الدولية لا يفلح فى حل المشكلة وقد تتفاقم وتصبح اشد خطورة • وقد ينتج عن التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية بشكل فردى توقعات لمجموعة من المتناقضات •

وعلىنا أن نستوضح تصريحات وتوجهات IMF فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية الآسيوية والتي تعتبر مثال كثير من المتناقضات •

فى بداية الأزمة الآسيوية وبدلاً أن يصح IMF ويصرح عن مدى قوة الأصول التى تمتلكها دول الأزمة، وتوجهاتها التصديرية، وكذا قدرتها على الالتزام بدفع الديون فى أمد متوسط أو طويل، فقد أدلى IMF بأن تلك الدول تعاني من مشكلات هيكلية حادة، وأن دول الأزمة يصعب عليها أن تصحح أوضاعها المالية، وأن إصلاح الهياكل الأساسية لاقتصاداتها تحتاج الى عدة إجراءات تتمثل فى: إلغاء النظام الرأسمالى القائم وكذا مدخلات السوق الحرة بالنسبة للعمل ورأس المال، التضامن الحكومى لوضع إطار قانونى ومؤسسى يرتبط بهذا السياق • وتلك كانت أمثلة الاجراءات تمكن الدول من احتواء الأزمة •

كانت تلك التصريحات بمثابة قنبلة أثارت ذعر وهلع المستثمرين الأمر الذى أدى الى انسحابهم وتراجعهم ومن ثم تفاقم الأزمة، فالمشكلة التى كان

من الممكن احتوائها تحولت الى أزمة عنيفة ذات خسائر عديدة فى حجم الناتج والعمالة^(٦) .

مجمل القول أن مضمون ما طرحته النظرية التقليدية بأن التحرير المالى يؤدى الى الكفاءة الاقتصادية على المستوى الدولى اعتمادا على وجه الشبه مع حرية التجارة والتي تتأتى عيوبها من مصادر شتى، وذلك حيث يكمن فى داخل الإقتصاد النيوكلاسيكى التقليدى مجموعة من التشابكات المالية - المتناقضات والتي تعتبر جزء أصيل من مقوماته، والتي يسهل أن تستفحل وتؤدى الى تعدد نقاط التوازن ومن ثم ينتج عنها الأزمات، وهو الأمر الذى حرص كينز على ابرازه حيث أوضح أن أسواق المال أكثر عرضة للأزمات فى ظل وجود المضاربات وتضارب المعلومات .

المستوى التطبيقي:

النقطة الثالثة: تأثيرات حرية حساب رأس المال على النمو الاقتصادى طويل الأجل على (المستوى التطبيقي):

نظرا لعدم اتفاق التحليل الاقتصادى حول تأثيرات حرية حساب رأس مال على النمو الاقتصادى أو مدى استقراره . فنجد كذلك أن هناك خلافاً حول تقييم الدلائل العملية فقد قام Rodrik (١٩٩٨) باختبار تلك العلاقة المباشرة عن طريق تقييم المتغيرات وثيقة الصلة بالموضوع (مثل المستويات الأساسية لمتوسط GDP، وكذا معدل الالتحاق بالثانوى ومؤشر الجودة للمؤسسات الحكومية، المتغيرات الصورية (على المستوى الاقليمى) وقد استخدم عينة مكونة من مائة دولة نامية أثناء الفترة ٧٥ - ١٩٨٩ . وتوصل الباحث الى عدم وجود علاقة بين نظم حساب رأس المال بالدول النامية

وثلاثة معايير "مؤشرات" للأداء الاقتصادى وهى: متوسط نمو GDP، معدل الاستثمار بالنسبة الى GDP ومعدل التضخم .
كذلك توصل Carrasquillia (١٩٩٨) الى نتائج مشابهة لما توصل اليه Roderick خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٥ وذلك بالنسبة لتسعة عشر دولة من دول أمريكا اللاتينية استخدمت الدراسة أساليب تتعلق بالرقابة المباشرة على رأس المال .

اهتم Singh (١٩٩٧) ^(٧) بدراسة حالة للدول المتقدمة، وهو يعتقد أن تجربة تلك الدول تشبه الى حد كبير الاقتصادات النامية، لذا فإن آليات تلك الدول احتوت وبشكل نسبى نظام التجارة الحرة وتحرك رأس المال على مدى الخمسة عشرة عاماً الأخيرة، وهى مدة كافية لعمل تقييم مبدئى لتأثيرات النظام الاقتصادى على مستوى الأداء . وقد أوضحت النتائج التى تم التوصل اليها أن الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول كانت أقل تأثراً وذلك على الرغم من ملاحظة أن الاقتصاد الدولى أثناء تلك الفترة كان لا يخضع لأية صدمات غير عادية مثل ارتفاع أسعار البترول فى عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٩، ومن الجدير بالملاحظة أن الأداء الاقتصادى للدول الصناعية أثناء نهاية تلك الفترة كان أكثر سوءاً من بداية فترة الخمسينات والستينات، أى حينما كان يتم توظيف رأس المال فى إطار العديد من الضوابط، ومن ثم فقد توصل الى الآتى:

١ - أن معدل نمو GDP خلال فترة الثمانينات والتسعينات كان اقل بكثير فى ظل الليبرالية ونظم التحررية، مع الأخذ بالاعتبار أن تدفقات

- رأس المال الخاص فى فترة الخمسينات والستينات أى فى العصر الذهبى المقيد كانت أقل بكثير من نظيرتها فى ظل التحرير المالى .
- ٢ - أن هناك تدهور وتناقص فى معدل نمو GDP فى الفترة الأخيرة يشمل احدى وعشرون دولة من اثنين وعشرين من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .
- ٣ - ان معدل نمو الانتاجية خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة حوالى نصف ما كان عليه فى العصر الذهبى " الخمسينات والستينات" .
- ٤ - شهدت تلك الفترة مشكلات حادة تتعلق بالعمالة: فقد كان هناك ٨ مليون فرد فى حالة من البطالة فى عام ١٩٧٠، ولكن فى منتصف التسعينات وصل حجم البطالة الى ٣٥ مليون ويمثل هذا ١٠% من القوى العاملة بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .
- يبين تحليل المؤشرات أن الأداء الضعيف للدول محل الدراسة فى الفترة الحالية يرتبط بشدة بنظم تحرير رأس المال، ومظاهر ضعف التنسيق وتضارب المعلومات، الأمر الذى يؤدى الى تناقص مستوى الناتج والتوظيف وبعبارة أخرى، فحينما كان يتدفق رأس المال وفى إطار من الضوابط المقيدة لتحركه فى فترة الخمسينات والستينات، وفى إطار من السيطرة والهيمنة للولايات المتحدة، نجد أن موازين المدفوعات بين الدول قد حققت مستويات مرتفعة من الناتج والعمالة إذا ما قورنت بالمستويات اللاحقة لها فى ظل التحرير المالى .
- فضلا عن هذا وبشكل أكثر تبسيطا ووفقا لتوقعات النظرية التقليدية بأن المدخرات سوف تتحرك من الدول المتقدمة الغنية برأس المال

الى الدول الفقيرة التى يندر بها رأس المال، تلك التوقعات لم يتحقق على الرغم من ارتفاع درجة تحرير حساب رأس المال أثناء العقدين الأخيرين فى كل من الدول الغنية والفقيرة على السواء . وقد ولوحظ أن تحركات رأس المال فى عكس الاتجاه المتوقع . وأن نسبة هامة من المدخرات العالمية تتدفق الى الولايات المتحدة . وعلى عكس الدراسات السابقة والتى تركز على الآثار الإيجابية لتحرير حساب رأس المال على النمو طويل الأجل . هناك دراسات أخرى تتعلق بذلك النسق والإطار البحثى توصلت الى نتائج على قدر كبير من الأهمية فى هذا الشأن : على سبيل المثال فإن كل من Quinn (١٩٩٧) و Tamirisa (١٩٩٨) و Lewis (١٩٩٦ و ١٩٩٧) بالإضافة الى صندوق النقد الدولى (١٩٩٨) والذى ينعاز الى تحرير حساب رأس المال فى كل الأحوال، كل تلك الدراسات أعطت تقييما شاملا للدلائل العملية والتى توضح الآتى:

فيما يتعلق بالتقلبات الاقتصادية: جاءت النتائج على عكس مايتوقعه التحليل التقليدى من أن حرية تحرك رأس المال مؤداها أساسا تحسين مستوى الدخل والاستهلاك على المستويين الفردى والقومى، فقد أثبتت التجارب العكس تماماً . وبصفة عامة فقد تبين أن أساليب تحرير رأس المال تعتبر السبب الوحيد للأزمات، وذلك وفقا لما تم إستنباطه من تحليل المؤشرات منذ عام ١٩٨٠ حيث ساهمت تلك الأساليب والاتجاهات التحريرية فى العديد من أزمات البنوك والعملية . فقد أدت التحريرية الى استيراد الدول لرأس مال

يتسم بالتقلب والتغير وأكثر تأثراً بمعدلات الفائدة الأجنبية والتي تتزايد درجة حساسيتها وتأثرها مع تقلبات العالم الخارجى .

تجدر الإشارة إلى أن كل من Kunt و Detragiache Demirguc (١٩٩٨) قد توصلا من دراستهم لـ ٣٥ دولة أثناء الفترة ٨٠ - ١٩٩٥ أن أزمات البنوك تتشابه في ظروفها في إطار تحرير رأس المال المحلى . وعلى الرغم من أن هذه الدراسة تعتبر أن تحرير رأس المال المحلى بصفة خاصة هو بمثابة حلقة الوصل بالتحريية الخارجية وتلك العلاقة يمكن أن تتشابه عن طريقين: الأول: الأزمات البنكية وماتؤدى اليه من أزمات العملة والعكس صحيح . والثانى: الظروف والتقلبات الخارجية والتي تؤدى عن طريق التحرر الخارجى الى أزمات بنكية .

أما عن تقديرات البنك الدولى (W.B) (١٩٩٨) نجد أنها تعطى المزيد من الدلائل غير المباشرة التى تربط بين تدفقات رأس المال الدولى ومايعقبها من أزمات . فهناك دراسة لعينة عبارة عن تدفقات لرأس المال بلغ عددها ٢٧ اتجه ٢١ منها الى أسواق حديثة النشأة، أشارت ثلثى تقارير البنك الدولى الى وجود أزمات بنكية أو أزمات عملة أو كليهما معا مالبتت أن انتهت بكارثة مالية . تتمثل أهم عواقب تلك الأزمات فى انخفاض مؤشرات الناتج والتشغيل فى حين أن مؤشرات الأخرى تظل مرتفعة .

تشير تقديرات صندوق النقد الدولى (IMF) (١٩٩٨) الى أنه فى حالة الأزمات المزدوجة - للبنوك والحملة - فإن الفاقد التراكمى للناتج فى كل أزمة يرتفع ليصل الى ١٨% من GDP فى ٢٦ دولة نامية توضح النتائج أن

التحرير المالى غالبا ما يؤدي الى أزمات مالية فى الدول ذات النظم التى تتسم بالتخلف والضعف •

ومن المهم أن نلاحظ أنه حتى بالنسبة لأكثر الدول توازنا واتساقا من حيث النظم المالية فإنها تقع تحت وطأة الأزمات فى ظل العولمة المالية • على سبيل المثال فقد حدثت أزمة القروض والمدخرات فى الولايات المتحدة فى أواخر الثمانينات، والأزمة الاسكندنافية فى بداية التسعينات، وثالثة فى إيطاليا والمملكة المتحدة فى ١٩٩٢ • تلك الأزمات حدثت عندما تم التخلي عن آليات سعر الصرف الأوروبى •

وتحاول الدراسة أن تبرز الأسباب التى تجعل من التحرر المالى • أداة تؤدي الى الأزمات المزدوجة (أزمات بنكية وأزمات عملة) بمجرد أن تصيب الأزمة أحد البنوك فما تلبث أن تنتقل تأثيراتها الى غيره فى ظل التنافسية الحادة والتحرر المالى يرى obstfeld (١٩٩٨) أنه وبمرور الزمن وفى ظل تضارب المعلومات يصعب تجنب الأزمات المالية • وإذا كان الأمر كذلك فقد اتفق معظم الاقتصاديين على حقيقة مؤداها أن دوام واستمرارية تحررية تدفق رأس المال الدولى تجعل الاقتصاد أكثر ميلا الى التقلب وعدم الاستقرار • ومن الممكن تبين أن الدوران فى فلك البورصات وأسواق المال بالدول المتقدمة فى فترة الثمانينات والتسعينات يحمل فى طياته العديد من المخاطر أكثر منه فى الفترات السابقة على حرية التدفق المالى •

كذلك أعطى بونكتاد UNCTAD (١٩٩٦) الدليل للدول المتقدمة لى تتحقق وتدرک تلك الحقيقة فى ظل سريان تطبيق اجراءات التحرير المالى، حيث أن كل مكونات الطلب الكلى: الاستهلاك والاستثمار والصادرات •

العولمة المالية ... أزمات ومخاطر تحيط بالعالم النامى

د. هدى خيرى عوض

تصبح أكثر تقلبا من ذى قبل • وأن التقلبات فى الطلب الكلى ترجع الى التقلبات فى البورصات وأسواق العملة •
كذلك فإن الارتفاع الحقيقى طويل الأجل والغير مسبوق لمعدلات الفائدة وهو أمر قد استشرى فى العشرين عاما الأخيرة، وقد أصبح جزءا من منظومة التزايد المتلاحق لعدم الاستقرار وتزايد حدة المخاطر فى أسواق المال • ولعلنا نعلم أن تزايد أسعار الفائدة طويل الأجل يساهم فى تدنى معدلات الاستثمار وانخفاض مستويات النمو لذا فإن التقلبات الاقتصادية فى حد ذاتها لها تأثيرات سلبية على معدل النمو الاقتصادى فى الأجل الطويل •
على مستوى العالم النامى: وجد أن معظم دول العالم النامى فى السنوات الحالية لم تكن فقط ضحايا للتقلبات الاقتصادية العنيفة أكثر من ذى قبل ولكن أيضا تأثرت بحجم التدفقات المالية التى دفعت بها الى الانهيار، تصف هذه العبارة وبدقة ماحدث فى المكسيك عام ١٩٩٤ وبدول الأزمة الآسيوية فى عام ١٩٩٧ •

وقد لاحظ Kindleberger (١٩٨٤) أن أسواق المال تخضع لأزمات عديدة، والتى ترجع الى موجات من النقلب تنثير السلوك الهستيرى والتشاؤمى الذى لا يستند الى أية ضوابط أو معايير، وهو الأمر الذى يقره العديد من الاقتصاديين بالنسبة لإحداث إنهيار أسواق المال فى الولايات المتحدة عام ١٩٨٧ والأزمة الآسيوية المدمرة خلال التسعينات •

فعند نقطة معينة يبدو النظام الاقتصادى مستقرا، وعند نقطة تالية يبدو العالم وكأنه على حافة الانهيار، تشير تجربة الولايات المتحدة الى هذا التغير المفاجئ حيث انخفضت أسعار الأسهم والسندات بالبورصة بأكثر ٢٠% فى ١٩ أكتوبر عام ١٩٨٧ وفى ظل عدم وجود سبب معقول يفسر تلك التغيرات

الحادة والخطيرة التى تقوض معايير هامة اكتسبت دلالتها لأمد طويل، ففى ذلك اليوم "السبت" تفجرت الأحداث بالتغير العنيف وبدون مقدمات والتساؤل المطروح ما الذى أدى الى تلك الأحداث ! بصفة عامة يمكن القول أن أخذ عوامل معينة بالإعتبار لم يسبق أخذها بالحسبان وتطبيقها على نتائج مستقبلية، هذا من ناحية إلا أن الأمر الأكثر خطورة هو تعرض البورصات للصدمات الخارجية والداخلية وهو ما يستدعى استرجاع كافة التوقعات والاحتمالات التى تدفع الى سلسلة من الحلقات المفرغة التى يصعب مواجهتها كما حدث فى أزمة الدول الآسيوية .

المبحث الثانى

الصدمات الخارجية ومشكلات الفقر المزمن

يتناول هذا المبحث الصدمات الخارجية وإنعكاساتها السلبية على مستويات الفقر بالدول النامية من خلال ثلاثة نقاط رئيسية^(٨):

النقطة الأولى: الصدمات الخارجية والفقر بالدول النامية

لا شك أن مناقشة العلاقة بين النمو وتخفيف حدة الفقر فى الدول النامية يتبنى رأى القائل " بأن تحقيق النمو على المدى الطويل ومن ثم تخفيف حدة الفقر ينبغى أن يتأتى عن الاستقرار الإقتصادى"، ولكن وبعد أحداث الأزمة المالية ١٩٩٧ - ١٩٩٩ تبين أن عملية النمو لم يتحقق لها بعدى التواصل والاستقرار وانها غالبا ما كانت تخضع الى تغيرات حادة وبصفة خاصة الإنهيارات والأزمات على أثر صدمات عديدة داخلية وخارجية (البنك الدولى ١٩٩٩) .

وأن تأثير التقلب فى نمو الدخل على مستوى الفقر إرتفاعا وإنخفاضاً يتضمن تغيرات عميقة غالبا ما تمتد آثارها لآجال طويلة وأن الإنخفاض فى متوسط الدخل يأخذ تأثيرا سلبيا على الفقر غالبا ما يكون شديد الوطأة إذا ما قورن بالتحسن الناتج عن الزيادة المناظرة . وإذا كانت الأزمات تضر بكل من الفقراء والأغنياء على السواء فإن الفقراء أكثر تضررا لأنهم لا يملكون شيئا يجعلهم فى مأمن من عواقب إشتداد الصدمات .

فإذا كانت أسواق رأس المال المحلية تتسم بالكمال والأزمة الإقتصادية مؤقتة فإن المؤسسات الإقتصادية يمكنها أن تقتصر للمحافظة على مرونة

الإستهلاك ومستوى الرفاهة • إلا أن عدم كمال أسواق رأس المال وتفككها لا يمكن أن يكفل الضمان أو التأمين للفقراء بشكل مرضى • فمع قلة المدخرات وإنخفاض مستوى الدخل يصبح الفقراء أكثر عرضة لتلقى الصدمات •

الأزمات والمخاطر ينتج عنها تأثيرات سلبية عديدة يواجهها الفقراء ويصعب أن تأخذ الإتجاه العكسى • أهم تلك السلبيات التى تؤثر على مستويات الصحة والتعليم والتغذية • وحيث تتجه التقلبات فى مستوى النمو الى إيجاد "بيئة إقتصادية يسودها عدم الثقة ومخاطر الإستثمار" • تلك الحقيقة بمفردها كفيلة بأن تحد من معدل النمو الإقتصادى، ومن ثم يصعب كبح جماح الفقر بشكل مرضى • لذا فإن تقلب عملية النمو توقع الدول النامية تحت تأثير عميق يمتد على المدى المتوسط والطويل معوقاً تخفيض الفقر وتوزيع الدخل •

ويمكن القول وبصفة عامة أن عملية النمو أكثر عرضه للتقلب فى الدول النامية بالمقارنة بالدول الصناعية • التقلبات المفاجئة وغيرها من التغيرات فى تدفق رأس المال الدولى وإن كانت تعد المصدر الوحيد - الأكثر أهمية - فى إحداث الصدمات الخارجية هو ما يؤدى الى أزمات وإنهيار إقتصادى للدول النامية • وتعد التغيرات فى الروابط التجارية هامة الى حد ما ومصدراً للصمود والبقاء حيث يقل اعتماد الدول النامية على الصادرات من السلع الأولية والتى تغير أسعارها فى الأسواق العالمية، فالتقلبات التجارية كانت غالباً ثلاثة أمثالها بالدول النامية بالمقارنة بالدول الصناعية أثناء الفترة ٩١ - ١٩٩٧ • قد تكون التقلبات هامة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية وصحراء أفريقيا •

وقد وجد Mendoza (1990) باستخدام نماذج المحاكاه ^(٩) أن التغيرات التى تتعلق بالروابط التجارية قد ساهمت بحوالى نصف التقلبات فى إجمالى الناتج المحلى GDP وكذلك معدلات الصرف الحقيقية، وأن هذه النسبة تعد كبيرة بالنسبة للدول النامية إذا ما قورنت بالدول الصناعية • ولا شك فإن وضع سياسات للمكافحة والتصدى للتقلبات فى مستوى النمو وتأثيراتها المتتالية على الفقر تعد ضرورية وهامة فى كافة الدول النامية •

النقطة الثانية: تأثير الصدمات الخارجية على النمو طويل الأجل والفقر بالدول النامية:

تعد التقلبات فى العلاقات والروابط التجارية أحد عوامل الصدمات الخارجية وذلك من حيث حجم التجارة والتمويل الخارجى اللذان يرتبطا بشدة بالتغيرات فى نمو إجمالى الناتج المحلى وقد كان لهذه التقلبات تأثيراً هاماً على الدول النامية •

وفقاً لتقديرات Gavin وHausmann ^(١٠) التى توصلت الى أن الصدمات الخارجية توضح ٣٠% من التقلبات فى حجم الناتج المحلى الإجمالى فى أمريكا اللاتينية وعندما يؤخذ بالحسبان كافة الروابط التجارية من حيث حجم الصادرات والتمويل الخارجى ومعدل الفائدة يتضح ان الدول النامية أكثر تعرضاً للصدمات الخارجية من الدول الصناعية •

أما عن مدى التأثير بالصدمات الصغيرة والمتوسطة الحجم فغالباً ما يتساوى تأثيرها فى كل من الدول المتقدمة والنامية على السواء • وقد كان

من المؤلف أن تواجه الدول النامية الصدمات التى تؤثر بنسبة ٤٠% أو أكثر على إجمالى الناتج المحلى GDP وذلك أثناء فترة السبعينات والثمانينات أيضاً فإن التقلبات فى معدلات النمو والمتغيرات الإقتصادية الكلية كانت شديدة بالدول النامية بالمقارنة بالدول الصناعية، فقد كان التقلب فى معدل نمو إجمالى الناتج المحلى GDP فى الدول النامية أكثر من ضعفى مثيله بالدول المتقدمة فى منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية (OECD) • وقد تبين أن التقلب فى معدل نمو GNP يتسم بالارتفاع فى كافة الدول النامية فيما عدا جنوب آسيا، وقد كان هذا التقلب مرتفعاً وبلغ ثلاثة أضعاف بالنسبة لمناطق الشرق الأوسط وشمال افريقيا •

كما وجد أن معدل نمو إجمالى الناتج المحلى GDP بالدول النامية يتسم بعدم الاستقرار والميل الى التقلب بشدة بمرور الوقت وكذلك ضعف العلاقة بمعدلات النمو المتوسطة عبر العقود • فالتقلب له تأثير سلبى جزئى على الفقر حيث أنه يقلل النمو على المدى الطويل • على سبيل المثال، فإن ارتفاع درجة التقلب تؤدى الى التآرجح بين "التوقف والسريان" السياسات وغالباً تباطؤ عملية النمو مما يجهض ويضعف قوام السياسات التنموية •

وهو الأمر الذى يوضح ما حدث فى صحراء افريقيا فى فترة السبعينات والثمانينات • وحيث تتشابه الصدمات الخارجية السلبية مع المتناقضات والصراعات الإجتماعية وضعف المؤسسات المحلية مما يؤدى الى إنهيار النمو •

كذلك فقد وجد كل من الباحثين وبعد دراسة العوامل الأخرى أن ارتفاع الإنحراف المعيارى لـ GDP الحقيقى يرتبط كذلك بمعدلات فقر مرتفعة •

ووفقا لتقديراتهم أنه إذا حدث لدول أمريكا اللاتينية نفس مقدار التقلب فى إجمالى الناتج المحلى GDP الذى تتعرض له الدول الصناعية، فقد ينخفض الفقر بنسبة ٧%.

أما عن تأثير الصدمات الخارجية على الفقر:

غالباً ما تؤثر التقلبات الخارجية بشكل واضح على الفقر، وحتى التقلبات قصيرة الأجل فى نمو الدخل تؤدي كذلك الى تفاوتات حادة تؤثر على الفقر ويمتد هذا التأثير من المدى القصير الى الأوسط على سبيل المثال، فى فنزويلا تناقص الفقر بنسبة ١٠% بين عامى ١٩٨٩ و ١٩٩١ ثم ارتفع بنسبة ٢٠% بين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٤، ثم تناقص ثانية فى عام ١٩٩٥ وارتفع فى عام ١٩٩٦. أما عن المكسيك كمثال واضح عن تلك التأثيرات، نجد أن التقلبات فى أسعار السلع قد تحدث تغيرات على المدى القصير والمتوسط وهذه التأثيرات تشمل كل من النمو والفقر، ففي سنوات الإزدهار يتسارع النمو وينخفض الفقر، ولكن فى السنوات اللاحقة والتي يعاقلها الفقر بالتزايد، يكون للتقلبات فى أسعار السلع تأثير جوهري مباشر على الدخل الشخصية وتأثير غير مباشر على الإنفاق الحكومى فى المجالات الاجتماعية وإجمالى الناتج المحلى GDP.

وتؤكد الدراسات التطبيقية الحديثة و كذلك التى ظهرت مؤخراً أن التغيرات فى العلاقات والروابط التجارية تؤثر جوهريا على النمو الحقيقى للناتج، فالإتجاه المتناقص فى الأسعار الحقيقية للسلع له تأثير سلبى على النمو الحقيقى للدخل على المدى الطويل بالدول النامية، فضلا عن تناقص النمو فى

السنوات اللاحقة والذي يصبح أكثر خطورة على الإستثمارات التى تم تنفيذها خلال سنوات الإزدهار نظراً لضآلة العائد .

كذلك تؤيد النتائج التطبيقية فكرة الدورات الإقتصادية والتى تتفاوت تأثيراتها على الفقر، تتجه تلك الدراسات الى أن الكساد والإنكماش سيكون تأثيره ضخماً على معدل الفقر أكثر منه فى حالات الإزدهار المناظر . وتتجه تقديرات تلك الدراسات الى أن إنخفاض مقداره ١% فى متوسط الدخل أثناء فترات الكساد فى أمريكا اللاتينية خلال فترة الثمانينات تبعه إنخفاض مباشر وسريع للعوائد وصل الى ٣.٤% فى متوسط نمو الدخل فى المناطق الحضرية و ٢.٢% فى المناطق الريفية .

ولعل أحد الآراء المفسرة لهذه الظاهرة أنه أثناء فترة الكساد تفقد العمالة غير الماهرة وظائفها وتتجه المنشآت إلى إحلالها بالعمالة الماهرة، والنتيجة أن توزيع الدخل يصبح أكثر تفاوتاً الأمر الذى يزيد تأثير الإنخفاض فى الدخول على الفقر .

النقطة الثالثة: الدلائل العملية عن تأثير الصدمات الخارجية على

الفقر وتفاوت الدخل أثناء الأزمة الأسيوية وغيرها:

أبرزت الأزمة الأسيوية فى شرق آسيا المخاطر التى تحيط بالدول النامية من جراء التقلبات فى تدفق رأس المال الخاص والتأثير الإجماعى السيئ الناتج عن الأزمة المالية . فالأزمة الأسيوية كان لها تأثيراً هاماً على الناتج والفقر فى عام ١٩٩٨، وذلك على الرغم من تناقص حدة هذه التأثيرات فى عام ١٩٩٩ .

تأثير الأزمة على الفقر:

غالباً ما يتزايد الفقر أثناء فترة الكساد فالأبحاث التى أجريت عن إدارة وسلوك ربات البيوت فى أمريكا اللاتينية أثناء فترات الكساد فى الثمانينات والتسعينات أعطت دليل واضح لذلك التأثير، تبين تلك الأبحاث مدى تزايد الفقر أثناء السنوات الأولى من الكساد بالنسبة لـ ٩ عينات من ١١ عينة، فضلاً عن إستمراره مرتفعاً لعام أو أكثر بعد الكساد لـ ١٩ عينة من ٢١ عينة .

وفيما يتعلق بتزايد الفقر أثناء السنوات الأولى من الأزمة فى معظم الدول التى عانت من الأزمة الآسيوية يأتى الدليل من كوريا يوضح أن التأثير على الفقر قد يتفاوت فى أثناء فترة إستقرار النمو ١٩٩٠ - ١٩٩٧، كانت المرونة المقدرة لنسبة الفقر الذى يرتبط بمتوسط GDP حوالى ٣.٥% ولكن أثناء الأزمة عام ١٩٩٨ فقد تزايد تأثير الفقر ليصل الى ١٢٣% وتناقص GDP الحقيقى بنسبة ٦.٧% وتناقص متوسط الإستهلاك بنسبة ١٠.٤% كذلك فى أندونيسيا كان معدل زيادة الفقر حوالى عشرة أضعاف معدل الإنخفاض فى متوسط نصيب الفرد من الإستهلاك وبما يزيد عن المرونة المعتادة أثناء فترات الإزدهار والإنتعاش الإقتصادى وبينما تلاشت تلك المشكلات جزئياً الى حد ما منذ عام ١٩٩٩، وعلى الرغم من الجهود المستمرة لإحتواء الأزمة، فإن الرجوع الى المستوى الأسمى للفقر أى ما

قبل حدوث الأزمة غالبا ما يحتاج الى مزيد من الوقت ونمو متواصل لمستوى الدخل •

وتشير إحدى الدراسات ^(١١) إلى أن السبب فى تناقص مرونة الدخل للفقير تبعا لدرجة النمو الإقتصادى وإختلافها بين الدول ترجع الى وجود عدة متغيرات بخلاف النمو والتي تؤثر على الفقر إرتفاعاً وإنخفاضاً، والمتغيرات الأكثر أهمية فى هذا الشأن هى التضخم وبصفة خاصة التضخم المفاجئ وغير المتوقع وعدم العدالة فى توزيع الدخل وحجم الإنفاق العام وكذلك مدى إستقرار معدل نمو التشغيل، بالإضافة الى الضوابط المحددة لتوزيع الأرض والأصول الأخرى • فيما يتعلق بالتضخم، يتجه البنك الدولى (١٩٩٨) الى أن ارتفاع وتغير التضخم وبالذات غير المتوقع غالبا ما يؤدى الى تفاقم مشكلات الفقراء الذين يعوزهم عدم وجود المؤسسات وآليات السوق التى تحمى أنماط إستهلاكهم • إلا أن العلاقة بين النمو والتشغيل بالدول النامية أكثر تعقيداً من العلاقة بين النمو والفقير، والسبب فى ذلك يرجع اساساً الى أن كثيراً من تلك الدول لا تمنح إعانات البطالة • وبالتالي فإن مؤشرات البطالة لا تتسم بالدقة وتتجه الى الإنخفاض لأن نسبة كبيرة من الأفراد يضطروا الى العمل بالقطاع غير الرسمى بصرف النظر عن ضالة الإنتاجية والعائد المقابل لهذا العمل، وبالتالي فإنه غالبا لا توجد علاقة بين النمو والتغيرات فى مستوى التشغيل بالقطاع غير الرسمى • وعلى كل فهناك علاقة وطيدة بين النمو الإقتصادى والتوظيف بالقطاع الرسمى والأجور الحقيقية • لذا نجد أن الإقتصادات الآسيوية خلال عقد ما قبل الأزمة المالية، أدت معدلات النمو المرتفعة الى نمو العمالة بالتصنيع بحوالى ٥% سنوياً وكذلك زيادة الأجور

العولمة المالية ... أزمات ومخاطر تحيط بالعالم النامي

د. هدى خيرى عوض

الحقيقية بحوالى ٥% سنويا . بالعكس فى أمريكا اللاتينية فى فترة الثمانينات فإن كل من مستوى التوظيف والأجور الحقيقية هبط مع تناقص النمو الإقتصادى .

الفقر بين بلد وآخر: نجد كذلك أن تأثير الأزمة الآسيوية يختلف من دولة الى أخرى وقد يوضح التفاوت فى مستويات الفقر على المستوى القومى وتوزيع دخول الفقراء حول تلك المستويات قدراً من هذا التباين، على سبيل المثال فى كوريا يقع خط الفقر حول اربعة دولارات يوميا، بينما فى أندونيسيا يقع حول دولار واحد يوميا . إلا أن تكتل الأفراد الذين إنخفضت دخولهم وبشكل حاد فوق خط الفقر فى كوريا وتحت خط الفقر فى أندونيسيا، يشير الى أن تأثير الأزمة على الفقر قد بدا واضحا أقل فى أندونيسيا ذلك أن هناك عوامل أخرى تساهم فى ذلك التفاوت .

وفى هذا الشأن فقد إختلفت تجربة كوريا وبشكل ملحوظ عن دول الأزمة . فقد كان نصيب كوريا هو الأكبر من البطالة المفتوحة وكذا إنخفاض الأنشطة الإقتصادية وإنخفاض حاد فى الدخل الحقيقية . وتأتى أندونيسيا فى المرتبة الثانية حيث كان إنتقال العماله من القطاع غير الرسمى محدوداً للغاية بالمقارنة بدول الأزمة .

كوريا كانت من أكثر الدول تحضرأ فى دول شرق آسيا، والأثر السلبى للكساد كان أشد وطأة على الفقراء من سكان المناطق الحضرية عام ١٩٩٨ والرقم القياسى الأساسى الذى يعتمد على الإنفاق الإستهلاكى قد وصل الى ١٩.٢% بزيادة قدرها ١٠%، فالزيادة كانت كبيرة ١٥% بين الربع الأول لعام ١٩٩٧ والربع الثالث لعام ١٩٩٨ والأقل ٧.٥% والأعلى

٢٣% على الترتيب • ومع ذلك فقد تناقص تأثير الفقر الى ١٥.٨% فى الربع الأخير من عام ١٩٩٨ •

وفى الدول الأخرى كانت الزيادات فى الفقر ضئيلة وأقل من المتوقع على الرغم من شدة الأزمة • وفى أندونيسيا أستمّر تأثير الأزمة عنيماً • على الرغم من عدم توافر التقديرات عن ماليزيا، إلا أن مستوى الرفاهة تضاعل وأتسع الفقر فشمّل كل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية الفقيرة على السواء •

الفقر بين الحضر والريف:

ترجع الزيادة فى الفقر فى الحضر أثناء الأزمة الى عدة أسباب هى الإنخفاض فى الأجور الحقيقية وتزايد حدة البطالة والزيادة فى الأسعار النسبية للغذاء • ومن المحتمل أن يقل تأثير الأزمة على الفقر إذا تمكن العمال من الانتقال بسهولة من القطاع الرسمى الى الأنشطة الأخرى وخاصة الزراعة، وحيث يؤدى تناقص معدل الصرف الى تحسن الحافز للزراعة وعلى كل ففى ظل هذه الظروف فغالباً ما يتزايد الفقر • •

وقد اختلف الأثر النسبى للأزمة على المناطق الحضرية والريفية فى أندونيسيا وتايلاند • وفى أندونيسيا كانت الأزمة أكثر تحيزاً للحضر • ويسرى هذا الأمر فى كل من المناطق الريفية والحضرية والتي تتشابه من حيث نسب التغير فى معدلات الفقر، فقد تزايد الفقر فى المناطق الحضرية من ٩.٧% فى ١٩٩٦ الى ١٥.٤% فى ١٩٩٨، وفى المناطق الريفية صعد من ١٢.٣% الى ١٧.٦% خلال نفس الفترة • كما نجد أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق فى المناطق الحضرية تناقص بنسبة ٣٤% بشكل حقيقى، فى حين

أن الإنفاق الريفي تناقص بنسبة ١٣% فقط، وتنتهى الدراسة الى أن المناطق الحضرية كانت فى المتوسط أشد تأثراً من المناطق الريفية، وأنه ما من منطقة أو إقليم أو جزيرة إلا وكان التأثير السلبى للأزمة أشد فتكاً بسكان المناطق الحضرية بالمقارنة بالمناطق الريفية وتشير الأبحاث الى أن أحد التفسيرات الممكنة لتفاوت تأثير الأزمة على اثنين من دول الأزمة أن إرتفاع الأسعار كان حافظاً على زيادة الإنتاج الزراعى فى أندونيسيا على سبيل المثال .

التأثيرات الإقليمية:

الأبحاث التى أجريت فى هذا المجال وجدت أن تأثير الأزمة يختلف جوهرياً بين المناطق، ففي المناطق الشمالية لتايلاند على سبيل المثال تناقص معدل الفقر الحقيقى من ١٠.٢% عام ١٩٩٧ الى ٩.٢% عام ١٩٩٨، أما فى المناطق الشمالية والجنوبية ارتفع بشدة تصاعد من ١٥% الى ٢٣.٢% ومن ٨.٦% الى ١٤.٨% على التوالى .

أما عن أندونيسيا فقد تناقص متوسط الإنفاق الحقيقى بنسبة ٤٢% فى غرب جافا و ٣٠% فى جاكرتا وتلك المناطق كانت مناطق غنية قبل الأزمة . فى حين أن الإنفاق الحقيقى تناقص بين ١٠ و ٢٠% فى المناطق الأخرى . وغالبا ما ترتبط تلك التفاوتات بإتجاه أسعار المنتجات، وذلك حيث إستفادت المناطق المصدرة للمحاصيل من الإنخفاض الحاد فى أسعار الصرف . تلك الحقيقة تضافرت مع إصلاحات عديدة تتعلق بنظم التسويق تهدف الى تحقيق الفلاحين لمزيد من العوائد .

بالمثل فى تايلاند فإن التدهور الإقتصادى للمناطق الجنوبية يرتبط بإنخفاض فى أسعار المطاط أثناء فترة الأزمة .
وهناك شكلاً هاماً لإنعكاسات الأزمة فى أندونيسيا ذلك أن المناطق الفقيرة لم تتأثر بنفس الدرجة فضلاً عن تفاوت ذلك التأثير على كل من المناطق الفقيرة والغنية .

التأثير على توزيع الدخل:

بافتراض أن التناقص الحاد فى GDP يرتبط عادة بالأزمة الإقتصادية، فإن معدلات الفقر ستزايد ما لم يقابل بتناقص كبير فى معدلات التفاوت . ويمكن القول أن توزيع الدخل يتجه الى الأسوأ أثناء الأزمة، التفاوت فى دخول ربات البيوت او الإستهلاك قد تزايد فى معظم دول أمريكا اللاتينية أثناء الأزمة والكساد فى الثمانينات .

ففى كل من الأرجنتين وشيلي والبرازيل كان هناك تناقصاً حاداً فى متوسط الأجور الحقيقية الذى صاحبه تزايد متتالى لمعدل التضخم أثناء الثمانينات وتزايد فى حدة الفقر يمكن أن تتضح من دراسة متأنية لمعامل جينى ولا شك فإن تحليل تأثيرات الأزمة على توزيع الدخل يختلف فى الدول المتوسطة الدخل عن الدول المنخفضة الدخل، وأثناء معظم الأزمات الإقتصادية والإصلاحات الهيكلية التالية لها فى الدول متوسطة الدخل كان توزيع الدخل يتجه الى الأسوأ ذلك أن إنخفاض الدخل يصاحبه تسريح للعمالة غير الماهرة بالقطاع الرسمى . كذلك فإن تأثير الأزمة على التفاوت فى الدول منخفضة الدخل كان من الصعب التنبؤ به . إلا أن تناقص الأجور والعمالة فى القطاع الحضرى يؤثر على العمالة ذوى الدخل المرتفعة نسبياً،

كما أن الإرتفاع فى أسعار الغذاء أضر بفقراء الحضر، إلا أن المناطق الريفية والتي يعيش فيها معظم الفقراء إستطاعوا أن يحققوا كسباً عن طريق إنخفاض قيمة العملة وإرتفاع أسعار السلع الزراعية.

وبإستخدام أسلوب المحاكاه وجد مجموعة من الباحثين (١٩٩٨) أنه فى حالة تعديل الحزمة النمطية للإنفاق، فقد تزايد التفاوت جوهرياً بالنسبة للنمط الرئيسى لأفريقيا.

السبب الرئيسى لهذا التفاوت يرجع الى ضآلة وصغر العاملين بالقطاع الرسمى حيث انهم يقعوا فى النصف الأدنى من سلم توزيع الدخل بالدول الأكثر فقراً. على سبيل المثال كانت تلك الدول هى صحراء افريقيا حيث تضر الأزمة بشكل واضح القطاع الرسمى لذا فإن تأثيرها على الفقراء يكون أقل حدة.

وفى دول أمريكا اللاتينية وحيث يأتى العمال بالقطاع الرسمى من كل الفئات الدخلية، فإن الضرر يصيب الفقراء بشكل مباشر أثناء الأزمة. وفى حالة المقارنة بدول أمريكا اللاتينية أثناء فترة الثمانينات، فقد وجد ان التأثير التوزيعى للأزمة الأسبوية كان محدوداً على الدول مرتفعة الدخل (كوريا) والدول الأعلى من متوسط الدخل (ماليزيا) والدول أدنى من متوسط الدخل (أندونيسيا وتايلاند).

التغيرات الشاملة للتفاوت والتي تم قياسها بمعامل جينى إقتصرت على الفترة ١٩٩٦ و ١٩٩٨. فى تايلاند كان هناك إعادة توزيع من المجموعة ذوى الدخل المتوسطة الى ذوى الدخل المرتفعة إلا أنها تميزت بالهشاشة والضعف.

والدراسات الحديثة عن كوريا وتايلاند ترى أن هؤلاء الذين كانوا فى قاع سلم توزيع الدخل هم الأشد فقراً "Ultra Poor" أى الأكثر تأثراً بالمقارنة بمن تقع دخولهم تحت خط الفقر .

أما عن مدى تأثير دخول العاملين بالأزمة، فقد وجد أن تأثير الأزمة يكون أشد ما يكون على إستهلاك طبقة الفقراء حيث يعكس التغير فى الدخل الحقيقية لربات البيوت . القنوات التى يمكن من خلالها أن تصل إنعكاسات الأزمة الى ربات البيوت هى مصادر دخولهم أى الأجور وعائد الأصول والعوائد من أعمالهم الخاصة والتحويلات .

تختلف تلك المصادر وفقاً لإختلاف مستوى الدخل لربات البيوت، على سبيل المثال، فإن الفقيرات من ربات البيوت يعتمدن على دخولهن من الأعمال الشخصية والتحويلات، وحيث يحصل الأغنياء منهم على الكثير من الدخل من الأصول . ولهذا السبب فإن التغيرات فى إجمالى الإستهلاك للدخل القومى يمكن أن يحرك ربات البيوت الى أعلى أو أدنى سلم توزيع الدخل .

كذلك وجد انه غالباً ما تؤثر أسواق العمل بشكل عميق على الفقر . وفى الغالب فإن الصدمات المؤثرة على حجم المطلوب من العمل تضر بربات البيوت بتخفيض الأجور الحقيقية وزيادة البطالة وضالة الكسب من أعمالهن ومن ثم غالباً ما يتزايد الفقر . كذلك فإن لهذه الصدمات تأثيرات مختلفة على التفاوت فى الدخل حيث تنتقل الأجور الحقيقية الى حد كبير . إلا أن تأثير ربات البيوت فى أدنى سلم توزيع الدخل بالدول النامية غالباً ما يكون ضئيلاً لأنهن لا يحصلن إلا على القليل أو دون ذلك .

إلا أن صدمات الطلب على العمل لها تأثير قوى على العاملين بالقطاع الرسمى من ذوى المهارات الأدنى وغالباً ما يفقدوا وظائفهم بالمقارنة

العولمة المالية ... أزمات ومخاطر تحيط بالعالم النامي

د. هدى خيرى عوض

بنظرائهم من العمالة الأكثر مهارة • ويصبح قدرهم هو البطالة أو الانتقال والتحرك الى القطاع غير الرسمي حيث تتضاءل دخولهم والنتيجة أن ربات البيوت اللاتي في منتصف الحد الأدنى والحد الأوسط لسلم توزيع الدخل يدفع بهم مرة أخرى الى أسفل، وتزداد أعداد ربات البيوت ذوى الدخل الأقل • أن أزمة شرق آسيا تبعها نمط مشابه شوهد حديثاً فى دول أخرى واجهت تقلبات حادة أثر التدفق لرأس المال الخارجى، والتحليل المقارن لتأثير الأزمة المشابهة على سوق العمل قام به كل من Lucas و Fallon (1999) وأعطوا النتائج التالية^(١٢):

- ١ - التناقص الحاد للأجور أثناء وعقب الأزمة عادة تكون أكثر حدة من التناقص GNP تبعاً لدراسة حوالى ٢٢ أزمة متتابعة فى دول أمريكا اللاتينية أثناء فترة الثمانينات والتسعينات فقد تناقصت الدخول الحقيقية فى ١٦ حالة أثناء سنة الأزمة، وفى ١٨ حالة أستمريت أقل من مستويات محددة بعد عامين من الأزمة •
- ٢ - تناقص حاد فى معدل النمو الإجمالى للتشغيل فى سنة الأزمة، ولكن عادة ما يكون أقل حدة لمعدل نمو GDP •
- ٣ - غالباً ما يتأثر معدل التشغيل بقطاع الصناعة بشكل أقل مما يتأثر به معدل الأجور •
- ٤ - التأثير على معدل التشغيل بقطاع الزراعة يكون محدوداً، وفى بعض الحالات على سبيل المثال: أندونيسيا عام ١٩٩٨، وتركيا عام ١٩٩٤ تزايدت بهما العمالة الزراعية على الرغم من الإنخفاض المطلق فى حجم GDP •
- ٥ - يعد إرتفاع معدل البطالة إنعكاساً هاماً لأزمات عديدة فى أمريكا

اللاتينية، فقد تزايدت فى عام الأزمة فى ٢٤ حالة من ٣١ وظلت مرتفعة لمدة عامين عقب الأزمة والتزايد الأكثر وضوحاً كانت فى الأرجنتين عام ١٩٩٥ (٦%) وشيلي عام ١٩٨٢ (١١%)٠

أهم النتائج والتوصيات

أهم النتائج والتوصيات التى تم التوصل إليها فيما يتعلق بالمبحث الأول:

١ - فى ضوء تزايد المخاطر والمشكلات التى نجمت عن العولمة المالية وما أحدثته من أزمات وسرعة إنتشار هذه الأزمات من بلد لآخر من منطقة لأخرى فإن حوارا مكثفا دار ويدور حول مدى فاعلية الآمال المعقودة على تحرير حساب رأس المال بالنسبة للدول النامية وبالذات وبعد إندلاع أزمة النمو الآسيوى فى صيف عام ١٩٩٧، وبالتالي فإن الرقابة على حساب رأس المال يكون إجراء علاجيا يحول دون تفاقم الأزمات ومن ثم يرى البعض انه لمنع تعمقها واستفحالها لابد من إدخال الرقابة على حساب رأس المال، أى على انتقال رؤوس الأموال، وبالتالي للرقابة على حركة رؤوس الأموال ذات طابع علاجى يهدف وقف قابلية حساب رأس المال للتحويل ويترتب على ذلك أن رؤوس الأموال التى تم حبسها فى الداخل لاتستطيع الخروج، وبالتالي تصبح هذه الأموال جزء من الحل بدلا من ان تكون سببا فى إستفحال الأزمة، وفى هذا الصدد يرى البعض أن الإجراء السليمة أينما يتمثل فى وقف قابلية حساب رأس المال للتحويل ويرى المعارون لهذه السياسة أنه فى بعض الأحيان قد يكون من المفيد إدخال بعض الإجراءات الرقابية على حساب رأس المال لمحاصرة وتحديد الأضرار الحالية ولكن ذلك ينطوى على نظرة سطحية للأمور، حيث قد يتسبب فى هذا الإجراء انتقال عدوى

الأزمة إلى الدول الأخرى دون أن يكون ذلك مقصودا . فالخوف من احتمال انتشار الأزمة قد يدفع المستثمرين إلى اتخاذ خطوة وقائية فى كل مكان وذلك عن طريق سحب أموالهم والخروج بها بدلا من انتظار وصول أنباء سيئة، وهو ما يترتب عليه نتائج خطيرة وسلبية. ولذا يرى أصحاب هذا رأى أن الأفضل هو نظام رقابة وقائية على حساب رأس المال يكون من شأنه وضع حدود تدفق رأس المال، أو على الأقل تنظيم هيكل آجال استحقاق هذا التدفق . ومن هذا المنظور فإن الاستثمارات المباشرة لها الأولوية الأولى، تليها السندات طويلة الأجل، مع تقييد الاقتراض قصير الأجل، فإذا أمكن تحقيق ذلك فإنه من الصعوبة بمكان حدوث طوفان خروج رؤوس الأموال، فإذا حدث بأى حال من الأحوال فإن سعر الصرف المتغير يصبح آلية مهمة لتحقيق الاستقرار . وفيما يتعلق بالإجراءات الوقائية حول موضوع تحرير حساب رأس المال . فقد أخذت المناقشات فيه مسارين اثنين ^(١٣): الأول كان يرى أن أسواق المال لابد من حمايتها وعزلها عن تقلبات وانفعالات الأسواق المالية (أسواق رأس المال) ذلك أنه كلما زاد نصيب وتحركات رؤوس الأموال قصيرة المدى أدى ذلك الى تأثر أسواق السلع بإضطرابات أسواق المال، وحيث أن إضطرابات أسواق المال لا تعكس أو لا ترتبط بتحركات المتغيرات الأساسية الكلية فإن فرض شكلا من أشكال الضرائب على الصرف الأجنبى قد يكون هو العلاج الوقائى، حيث يؤدى الى امتداد آجال الاستحقاق ونقل الاهتمام من المضاربة

الى النشاط الإنتاجى، وقد عرفت هذه الضريبة باسم مقترحها وهو جيمس توبن (ضريبة توبن) أما المسار الثانى للمناقشة فى هذا الموضوع فقد اتجه تركيزه الى السؤال حول: بمن نبدأ؟ هل نبدأ بتحرير رأس المال فى ميزان المدفوعات! أن نبدأ بتحرير الحساب الجارى لميزان المدفوعات؟ وجاءت الإجابة واضحة وهى أن نبدأ بحساب رأس المال؟ من يأتى أولاً حساب التجارة أم حساب انتقال رؤوس الأموال؟ وهو فى رأى البعض سؤال يقيم لأن كليهما ينطوى على سياسات إعادة هيكلة قطاع إنتاج السلع والخدمات، وتحرير عمرو محى الدين، أزمة النمو الآسيوى، دار شروق، القاهرة، ط١، ٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، حساب رأس المال ينطوى على إعادة هيكلة القطاع المالى، وبما أن أية حماية أو قيود من شأنها أن تؤدى الضرورة الى فقد وضياح فى استخدام الموارد فإن ذلك يعنى ضرورة اتخاذ التدابير والاجراءات لتجنب المخاطر العديدة التى ينطوى عليها تحرير حساب رأس المال •

وتجدر الإشارة الى تجربة شيلى فى فرض ضرائب على تدفقات رأس المال قصيرة الأجل، حيث اشترطت شيلى ضرورة إيداع جزء من الأموال الأجنبية فى حساب لايدر عائدا (فائدة) لمدة عام يذكر سبب نجاح شيلى فى تجنب الأزمة عند انفجار الاضطراب المالى فى المكسيك هو هذه القيود المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل •

٢ - ان تحرير حساب رأس المال لميزان المدفوعات سوف يؤدي الى نتائج وخيمة إذا لم توجد قاعدة مصرفية قوية قادرة على الصعود في وجه هذه التدفقات الضخمة ومعنى الصمود هنا القدرة على الاستيعاب وتوجيهها الى قنوات الاستثمار الكفاء والتحوط تجاهها وتهيئة الظروف لسدادها • ومن هنا فإن تحرير أسواق رأس المال يتطلب نظاما مصرفيا متقدما يستند الى قاعدة رأسمالية قوية قادرة على تكوين خط الدفاع ضد مخاطر العزل المصرفي، كما يتطلب هذا النظام المصرفي بنية قومية منافسة من التشريعات والإجراءات والقواعد التي تحكم نشأة البنوك ونشاطها وإفلاسها وبناء الإطار المؤسسي لأجهزة الرقابة المصرفية القادرة على إحكام الرقابة على البنوك منفا لإنفلاتا سواء في الاقتراض من الخارج والاقتراض في الداخل • فحمى الاقتراض وتوسعته ومن ثم زيادة نسبة الأصول المتعثرة لدى البنوك كانت عاملا حاسما في الأزمة •

٣ - ينبغي توقي الحذر في التعامل مع المؤسسات الدولية وفي إستيعاب توصياتها ذلك أن هذه التوصيات على درجة عالية من العمومية قد تتعارض في كثير من الأحيان مع الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية السائدة في بلد ما بحيث يجب تعديلها أو تصحيحها بما يلائم وهذه الخصوصية •

ولقد تم الإشارة في هذا البحث الى الموقف السلبي للمؤسسات النقدية فيما أدلت به من تصريحات الأمر الذي أدى الى تفاقم الأزمة الاسيوية • فضلا عما أوصت به من إجراءات تتعلق برفع أسعار

الفائدة وكذلك إغلاق عدد من المعارف التى بلغت فى بعض الأحيان كما هو الحال فى إندونيسيا حوالى ١٦ مصرفا وترتب على ذلك آثار سلبية بعيدة المدى •

٤ - أثبتت تجربة الأزمة الآسيوية مدى مساس الحاجة الى مؤسسة دولية تلعب دور "المقرض والأخير Lender of last resort" على المستوى الدولى، وهو الدور الذى يطلع به البنك المركزى فى الاقتصاد المحلى، حيث تلجأ إليه البنوك كمقرض أخير وقادر على انتشارها من كبوتها أو أزمتها • ولو كان هناك مقرض أخير لما حدث تلك التداعيات للأزمة الآسيوية والبنك المركزى يقوم بدور المقرض الأخير فى الاقتصاد المحلى لأن المؤسسة التى تمتلك حق الإصدار النقدى • ولا يوجد على المستوى الدولى • والحساب الاستثنائى أو التسهيلات الاستثنائية التى تم إنشاؤها أخيرا فى صندوق النقد الدولى لمعالجة الأزمات الطارئة - كرد فعل للأزمة الآسيوية - لا يكفى للقيام بهذا الدور والبنك المركزى الأوروبى يمكن أن يلعب هذا الدور على مستوى دول الاتحاد الأوروبى •

لذا فإن قضية المقرض الأخير لابد وأن تستحوذ على تفكيرنا، فهى قضية أفرزتها الأزمة الآسيوية بشكل جاد •

أما عن أهم النتائج والتوصيات التى تم التوصل إليها فيما يتعلق بالمبحث الثانى فهى كالتالى:

١ - أوضحت الأزمة المالية أن العولمة وخاصة الاندماج المالى كان السبب فى تعرض الدول النامية للصدمات الخارجية • تلك الصدمات

غالباً ما تقلل من أية مزايا قد تؤثر إيجابياً على مستوى الفقر من خلال هذا الاندماج والنتيجة هي تزايد الفقر وبصفة خاصة على المدى القصير والمتوسط.

تلك الحقيقة ينبغي أن تدركها الدول النامية وذلك من أجل تعظيم الآثار الإيجابية للنمو على تخفيض الفقر.

٢ - أوضحت المؤشرات أن الدول التي تأثرت بالأزمة المالية فى دول شرق آسيا لم تتأثر بشكل متساوى من حيث التغيرات فى متوسط الدخل وتأثر الفقر، وكذلك الآثار السلبية للصدمات على النمو. لذا فإن أقل القليل هو ما يمكن رصده من توقعات ولا يمكن تبين التأثيرات المتعددة الأبعاد - الاقتصادية والاجتماعية - لتلك الأزمات، وأن تزايد الفقر بشكل جوهري كان الأثر الاجتماعى السيئ الذى صاحب الأزمة المالية فى دول شرق آسيا وكذلك الأزمات التالية فى روسيا والبرازيل. هذا بالإضافة الى أن الأزمة نتج عنها إعادة تخصيص للأفراد بشكل واضح وكذلك انخفاض حاد فى مستويات معيشة الطبقات الوسطى.

أوضحت النتائج كذلك أن الأمر كان مختلفاً فى دول أمريكا اللاتينية حيث تزايد التفاوت فى الدخل بشكل جوهري أثناء الأزمة فى حين أن التأثيرات على توزيع الدخل فى دول شرق آسيا تتراوح بين الشدة والضالة. وأن عمق تلك التأثيرات يتفاوت وفقاً لمستوى الدخل بالدولة كما تباينت التأثيرات على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

- ٣ - تزايد مستوى الفقر فى كافة دول الأزمة الآسيوية وخاصة جمهورية كوريا حيث تناقص المستوى العام للتشغيل وتزايدت البطالة المفتوحة أكثر منها فى دول الأزمة بالمنطقة كذلك تناقص الأجور الحقيقية فى القطاع الرسمى بالحضر قد أثر بشدة على شرائح الدخل المرتفعة . فى تايلاند كان ذلك التأثير ملموساً وواضحاً فى المناطق الريفية والسبب أن أعداد ضخمة من العمالة قد تدفقت من المناطق الحضرية حيث ارتفعت أسعار الحاصلات الزراعية بشكل ضئيل نسبياً .
- ٤ - أوضحت الأزمات مدى مرونة أسواق العمل بالدول النامية، فقد ساهمت تلك الأسواق فى إمتصاص تأثير الصدمات من خلال إنخفاض الأجور وانتقال العمالة داخلياً وبين المناطق الحضرية والريفية، لذا فإن الإنخفاض فى التشغيل الكلى فى تايلاند وماليزيا كان محدوداً . وفى أندونيسيا فقد ارتفع معدل التشغيل الفعلى، حيث أعيد تخصيص العمالة من القطاع الرسمى (الحضر) الى الأنشطة الأخرى وبصفة خاصة القطاع غير الرسمى والزراعة حيث كان التناقص فى معدل الصرف حافزاً ومحركاً هاماً للعمالة .
- ٥ - أشارت الدلائل أنه على الرغم من التزايد الجوهري للإنفاق العام على شبكة الضمان الاجتماعى فإن التأثير على الفقر كان محدوداً لعدة أسباب من أهمها عدم وجود شبكة للضمان قبل الأزمة ن وكذلك تباطؤ الإنعكاسات الإيجابية فضلاً عن المشكلات المؤسسية وإنخفاض مستويات الإنفاق للفقراء، وفى بعض الحالات أشارت الدلائل أن البرامج المعدة بشكل جيد لمكافحة الفقر لم يرصد لها

التمويل اللازم لمواجهة التأثيرات المحتملة للصدمات الخارجية على
الفقر •

٦ - أن إشتداد الأزمة فى أندونيسيا كانت إنعكاساً للإستجابة القومية
لربات البيوت لزيادة نصيب الإستهلاك من الدخل، وكذلك مع تحديد
الأراضى المؤجرة وزيادة نصيب الغذاء المتوازن فى سلة الإستهلاك
لمواجهة تلك الصدمات وفى جمهورية كوريا وماليزيا إستجابت
ربات البيوت لزيادة معدل الإدخار وتغير مكون الإنفاق الإستهلاكى
جوهرياً فقد أنفق ربات البيوت على البنود الأساسية بشكل أكبر مثل
الغذاء والوقود والإسكان والصحة والتعليم •

٧ - إنخفاض الإنفاق العام الحقيقى على التعليم والصحة فى معظم دول
الأزمة الى حد أن ربات البيوت كان يمكنهم تعديل إنفاقهم لتعويض
هذا الإنخفاض الذى يختلف باختلاف شرائح الدخل •
وفى تايلاند كان الإدماج بين برامج الأسر والحكومات مؤثراً فى
إحتواء الأزمة من أجل تجنب الإنخفاض فى معدلات الإلتحاق
بالتعليم أو ضعف وصول الخدمات الصحية •

وقد تجلت خطورة الأزمة فى أندونيسيا حيث أدت الى إنخفاض حاد
فى وصول الخدمات التعليمية والصحية خاصة بالمناطق الحضرية •
ومجمل القول أن تلك الصدمات الخارجية تكون تأثيراتها سلبية على
التنمية البشرية •

٨ - إن إستراتيجية التنمية التى تهدف الى تحقيق نمو حقيقى يتسم
بالإستقرار لا بد وأن تشمل كل من شبكة الضمان التى تقى

بالأغراض الإجتماعية، وكذلك السياسات الملائمة والمؤسسات التى يمكنها منع الأزمات المالية وكذلك التصدى لها حين حدوثها •
وأن الآمال المعقودة فى الدول النامية للحد من الفقر لا يعتمد على النمو المستقبلى ولكن أيضا على قدرة الدول على إدارة الأزمات والتقلبات الحادة فى مستوى النمو •

٩ - تنطوى الأزمات المالية على نتائج وآثار إجتماعية بعيدة المدى تمس مستوى معيشة وحياة الفقراء وأصحاب الدخل المحدود، فهؤلاء الذين دفعوا ثمن هذه الإزمات المالية، ومن ثم ينبغى أن يحظى هذا الموضوع بمزيد من إهتمام الباحثين بالدول النامية والتى يحتمل أن تقع فريسة لهذه الأزمات •

الهوامش

- ١ - بيتر مارتن وهارالد شومان: فسخ العولمة، الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس على ، سلسلة عالم المعرفة رقم (٢٣٨) المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب / الكويت، أكتوبر ١٩٩٨، ص ١٠٠/١٠١ .
- ٢ - رمزى ذكى، العولمة المالية، دار المستقبل العربى، القاهرة، ط ١، ١٩٩٩، ص ١٠
- 3 - Ajit Singh, International Capital Flows; Identifying the gender Dimension, World Development, VOL.28 NO7,PP.1249-1268.2000.
- ٤ - ينظر فى ذلك: رمزى ذكى، تعرض راس المال المالى الدولى لأزمة خانقة فى خريف عام ١٩٨٢ حينما توقفت المكسيك والأرجنتين وشيلي عن دفع أعباء ديونها الخارجية فى هذا العام وهى الديون التى كان الشطر الأكبر منها مستحق للبنوك التجارية فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، مما هدد تلك البنوك بإندلاع أزمة هائلة، مرجع سابق ص ٤٩
- 5 - Singh, A, International Capital Flows: Ideating the gender Dimension, World Development, VOL28, IXO7. PP. 1249-1268 .

٦ - ينظر فى ذلك الى التوصيات

- 7- Singh , A, International Capital Flows, Op. Cit, PP. 1256-1260
- 8 - The world Bank, Global Economic Prospects and developing countries, 2000 , P.P 47 – 57.
- 9 - Mendoza, E,G, 1995 “The Terms O, Trade, the Real Exchange Rate, and Economic Fluctuations” International Economic Review 36 (1): 101 – 37 February.
- 10- Hausmann and Gavin, 1995, overcoming volatility in Latin America, International Monetary Fund, Seminar series, No 34, 1995, PP 1 – 86 .
- 11- Singh , International Capital Flows: Identifying the Gender Dimension, OP. Cit .pp1249 – 1268.
- 12- Fallon, P, and Lucas, E, (1999) Losers and Winners During Economic Crises, W.B. Washington, D.C May.
- ١٣ - عمر محيى الدين، أزمة النمر الآسيوية دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .